

دور سياسات التحفيز المالي في النمو الاقتصادي – الاقتصاد الجزائري حالة دراسية *

The Role of Fiscal Stimulus Policies in Economic Growth – The Algerian Economy as a Case Study

أ.د. صفاء عبد الجبار الموسوي²

Prof. Dr. Safaa Abdul Jabbar Al-Moussawi

جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد

University of Karbala, College of
Administration and Economics

safaa.a@s.uokerbala.edu.iq

حيدر عنتر خلف حسين¹

Haider Antar Khalaf Hussein

جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد

University of Karbala, College of
Administration and Economics

hayder.antar@s.uokerbala.edu.iq

أ.م.د. سلام كاظم شاني³

Asst. Prof. Dr. Salam Kazim Shainy

جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد

University of Karbala, College of
Administration and Economics

salam.k@uokerbala.edu.iq

المستخلص :

يتمحور دور سياسات التحفيز المالي في الإجراءات التي تتخذها الحكومة من خلال أدوات السياستين المالية والنقدية، بهدف تحفيز النشاط الاقتصادي، خاصة خلال فترات الازمات. إذ تهدف هذه السياسات إلى تنشيط الطلب الكلي والعرض الكلي، مما يساهم في رفع معدل الاستخدام في الاقتصاد، وتحقيق نمو اقتصادي مستدام. وتتطلب هذه السياسات توازن دقيق بين مكونات الطلب الكلي والعرض الكلي، لتجنب الآثار السلبية المحتملة، مثل التضخم أو تفاقم العجز والدين العام. وتكمن أهمية البحث في معرفة دور سياسات التحفيز المالي في الخروج من الازمات الاقتصادي وتحفيز النمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري. بينما تمثلت مشكلة البحث بعدة تساؤلات، ومن أهمها إلى أي مدى يمكن أن يساهم تبني سياسات التحفيز المالي في تعزيز النمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري. وينطلق البحث من فرضية مفادها أن لسياسات التحفيز المالي دوراً كبيراً في تحفيز الطلب الكلي وتحفيز النمو الاقتصادي والخروج من الازمات الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري، وهذا يعتمد على طبيعة هذه السياسات والازمات الاقتصادية. وللتحقق من مدى صحة فرضية البحث، اعتمد كل من المنهجين الاستنباطي والاستقرائي، فضلاً عن التحليل القياسي المتقدم من خلال استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)، لقياس دور سياسات التحفيز المالي في النمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري. ومن أبرز الاستنتاجات التي توصل إليها البحث هي أن لسياسات التحفيز المالي دور مهم في تحفيز الطلب الكلي والعرض الكلي وانهاش النمو الاقتصادي. ويتضح تبين فعالية سياسات التيسير الكمي والتحفيز المالي حسب البنية الهيكلية للاقتصاد، ومرونته، واستجابته للصدمات. وهذا يستدعي تكييف السياسات بما يتناسب مع الخصائص الاقتصادية المحلية لتحقيق نمو اقتصادي مستدام. ومن أبرز التوصيات هو تصميم سياسات مالية ونقدية فعالة تدعم النمو الاقتصادي المستدام في الاقتصاد الجزائري، مع التركيز على تحقيق التوازن بين الاستقرار المالي وتحفيز النشاط الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية : التحفيز المالي، السياسات المالية، السياسات النقدية، التيسير الكمي، النمو الاقتصادي.

Abstract:

The role of fiscal stimulus policies revolves around government measures implemented through both fiscal and monetary policy tools, with the aim of stimulating economic activity—particularly during periods of crisis. These policies seek to boost aggregate demand and aggregate supply, thereby contributing to higher capacity utilization in the economy and fostering sustainable economic growth. However, such

بحث مستل من أطروحة دكتوراه *

policies require a delicate balance between the components of aggregate demand and supply to avoid potential adverse effects such as inflation or the exacerbation of fiscal deficits and public debt. The significance of this study lies in understanding the role of fiscal stimulus policies in overcoming economic crises and promoting economic growth in the Algerian economy. The research problem is framed around several key questions, the most prominent of which is: To what extent can the adoption of fiscal stimulus policies contribute to enhancing economic growth in Algeria. The research is grounded in the hypothesis that fiscal stimulus policies play a significant role in stimulating aggregate demand and economic growth, as well as in overcoming economic crises in Algeria, depending on the nature of the policies and the specific economic conditions. To test this hypothesis, both deductive and inductive methodologies were adopted, in addition to advanced econometric analysis using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model to measure the impact of fiscal stimulus policies on economic growth in Algeria. Among the key findings of the study is that fiscal stimulus policies play an important role in stimulating both aggregate demand and supply, thereby revitalizing economic growth. However, the effectiveness of quantitative easing and fiscal stimulus policies varies according to the structural characteristics of the economy, its flexibility, and its responsiveness to shocks. This highlights the need for policy adaptation tailored to local economic features in order to achieve sustainable growth. One of the main recommendations is to design effective fiscal and monetary policies that support sustainable economic growth in Algeria, with a particular emphasis on achieving a balance between financial stability and the stimulation of economic activity.

Keywords: Fiscal Stimulus, Fiscal Policy, Monetary Policy, Quantitative Easing, Economic Growth

المقدمة :

تواجه الاقتصاديات المعاصرة تحديات كبيرة تتعلق بالتقلبات الدورية ، والأزمات الاقتصادية، والاختلالات الهيكلية، وهذا يجعل من الضروري على الدول تتخذ سياسات اقتصادية فعالة للتعامل مع هذه التحديات. إذ تعد سياسات التحفيز المالي من بين أهم الأدوات التي تستخدمها الحكومات لتحفيز النشاط الاقتصادي ، خاصة خلال فترات الازمات و الركود ، إذ تهدف هذه السياسات إلى تنشيط الطلب الكلي والعرض الكلي ورفع مستويات الإنتاج والتشغيل، وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي . وعلى صعيد الاقتصاد الجزائري، اكتسبت سياسات التحفيز المالي أهمية كبيرة في ظل التحديات الاقتصادية المتعددة التي واجهها الاقتصاد الجزائري ، وفي مقدمتها تراجع الإيرادات النفطية ، واختلالات سوق العمل ، وتزايد معدلات البطالة ، فضلاً عن هشاشة البنية الإنتاجية. مما دفعت هذه العوامل صناعات القرار إلى إيجاد مجموعة من السياسات المالية التحفيزية والنقدية غير التقليدية ، من أجل تنشيط الاقتصاد الجزائري وتحقيق الاستقرار الكلي.

وعليه فإن هذا البحث يهدف إلى دراسة مدى تأثير سياسات التحفيز المالي في تحفيز نمو الاقتصاد الجزائري وانعاش الاقتصاد خاصة خلال فترات الركود أو الأزمات الاقتصادية.

ولتحقيق هدف البحث فقد تم تقسيمه إلى خمسة مباحث، أختص الأول منها بمنهجية البحث ، فيما خُصصَ الثاني لتناول الإطار النظري لسياسات التحفيز المالي والنمو الاقتصادي ، أما المبحث الثالث لتناول الإطار النظري للنمو الاقتصادي . أما المبحث الرابع فقد تناول التحليل القياسي لدور سياسات التحفيز المالي في النمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري . أما المبحث الخامس فقد تناول استعراض لأهم الاستنتاجات والتوصيات التي توصل إليها البحث.

المبحث الأول: منهجية البحث

1-1-1 مشكلة البحث

الاقتصاد الجزائري يواجه العديد من المشاكل الاقتصادية ، وفي مقدمتها الاعتماد الكبير على العوائد النفطية ، وضعف التنوع الاقتصادي، وارتفاع معدلات البطالة ، وانخفاض الاستثمار الخاص، وهي عوامل أدت إلى هشاشة الاقتصاد أمام الصدمات الخارجية، خصوصاً تلك المرتبطة بأسعار النفط. وفي ظل هذه المعطيات، دعت الحاجة إلى تبني سياسات التحفيز المالي كأداة للتدخل الحكومي لتنشيط الاقتصاد ، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي .

ووفق هذا الأساس يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤلات الآتية:

- 1- إلى أي مدى يمكن أن تساهم سياسات التحفيز المالي في تعزيز النمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري؟
- 2- هل لسياسات التحفيز المالي دور في انعاش النمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري؟
- 3- ما هي الشروط التي يجب توافرها لتعزيز فعالية هذه السياسات في الاقتصاد الجزائري؟

2-1-1 هدف البحث

يهدف البحث إلى تحليل دور سياسات التحفيز المالي في تحقيق النمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري، من خلال دراسة أثر هذه السياسات على النشاط الاقتصادي والنمو، من خلال استخدام التحليل والنموذج القياسي لقياس مدى تأثير هذه السياسات على الأداء الاقتصادي في الجزائر.

3-1-1 فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها، أن لسياسات التحفيز المالي دوراً إيجابياً وفعالاً في تعزيز ودعم النمو الاقتصادي في الجزائر، إذا تم تنفيذها في إطار من الكفاءة والتنسيق بين السياسة المالية والنقدية، والمواءمة مع الخصائص الهيكلية للاقتصاد الوطني.

4-1-1 أهمية البحث

تتبع أهمية البحث من كونه يسלט الضوء على فعالية سياسات التحفيز المالي في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر، مع التركيز على دور هذه السياسات في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحفيز الطلب والعرض الكلي، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية التي تواجه الاقتصاد الجزائري، مثل تذبذب أسعار النفط، وتراجع الإيرادات العامة، والعجز المالي، والبطالة المتزايدة. كما تبرز أهمية البحث في كونه يساعد في صياغة سياسات تحفيزية مالية ملائمة للواقع الاقتصادي الجزائري، ويمكن الاستفادة من التجارب المقارنة، مع الأخذ في الاعتبار الخصوصيات الهيكلية للاقتصاد الجزائري، ومدى قدرته على مواجهة الصدمات الخارجية والداخلية. ويكتسب هذا الموضوع أهمية كبيرة في ظل مساعي الاقتصاد الجزائري في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية، من خلال تنويع مصادر النمو وتحسين بيئة الاستثمار.

5-1-1 حدود البحث:

- 1- الحدود الزمانية: تم الاعتماد على بيانات للمدة (2000-2023) لغرض انجاز ما يهدف إليه البحث.
- 2- الحدود المكانية: تم اختيار الاقتصاد الجزائري نموذجاً للبحث.

6-1-1 منهج البحث :

من أجل الوصول الى اختبار فرضية البحث، تم استخدام المنهج الاستنباطي والاستقرائي الى جانب التحليل القياسي المتقدم باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL).

المبحث الثاني: الاطار النظري لسياسات التحفيز المالي

1-2-1 مفهوم سياسات التحفيز المالي

هي مزيج منسق من الإجراءات المالية والنقدية التي تضعها الحكومة لتحفيز الاقتصاد المتعثر وقت الازمات الاقتصادية، لتنشيط الاقتصاد، خصوصاً خلال فترات الركود. وتستند هذه السياسات على زيادة الإنفاق الحكومي أو تقليل الضرائب أو كليهما، أو استخدام سياسات نقدية تحفيزية أو غير تقليدية، بهدف تحفيز الطلب الكلي والعرض الكلي، ورفع مستوى الإنتاج والتوظيف، وتحفيز النمو الاقتصادي (Robert Ernest Hall:2010,10). وتعرف أيضاً، بتعزيز الإنفاق الكلي في الاقتصاد في الأمد القريب، من خلال تطبيق سياسات مالية ونقدية توسعية، وسياسات نقدية تحفيزية، مما تؤكد على أن الاقتصاد المتعثر يمر بأزمة والغرض الأساسي من هذه السياسات هو تنشيط الاقتصاد وتحفيز النمو (Chad Stone and Kris Cox:2008,8).

ويرى الباحث ان سياسات التحفيز المالي هي إجراءات مالية ونقدية تكاملية تتخذها الحكومة في الاقتصاد خلال اوقات الازمات من خلال زيادة الإنفاق العام وخفض الضرائب، أو الاثنان معاً، أو استخدام سياسات نقدية غير تقليدية متمثلة بالتمويل الكمي بهدف تحفيز النشاط الاقتصادي، ورفع مستوى الطلب الكلي، وزيادة النمو الاقتصادي.

2-2-1 انواع سياسات التحفيز المالي

تنقسم سياسات التحفيز المالي إلى نوعين رئيسيين، يتم استخدامهما بشكل منسق بحسب الهيكل الاقتصادي وبحسب طبيعة الأزمة الاقتصادية والظروف المحيطة بها، وهما:

السياسات المالية في التحفيز المالي و السياسات النقدية في التحفيز المالي ويعد التنسيق بين هذين النوعين من السياسات التحفيز ضرورياً لتحقيق أقصى درجة من الفعالية، إذ أن الاعتماد المنفرد على أحدهما قد لا يكون كافياً لمعالجة الاختلالات الاقتصادية المعقدة.

1-2-3 السياسات المالية في التحفيز المالي

تعد السياسات المالية في التحفيز المالي من الأدوات الفاعلة التي تمتلكها الحكومات لتوجيه الاقتصاد الكلي ، وتكتسب أهمية خاصة في أوقات الركود والانكماش الاقتصادي . فالسياسة المالية التحفيزية هي إجراءات تتخذها الحكومة في الاقتصاد من خلال زيادة الإنفاق العام وخفض الضرائب ، أو الاثنان معاً ، بهدف تحفيز النشاط الاقتصادي ، بهدف رفع مستوى الطلب الكلي ، وزيادة النمو الاقتصادي . وهي جزء من السياسة المالية العامة التي تدار عادة من خلال الموازنة العامة للدولة . وبالتالي هي حزمة من التدابير التي تتخذها الحكومة من خلال تطبيق سياسة مالية توسعية (زيادة الإنفاق العام ، تخفيض الضرائب) بهدف زيادة الطلب الكلي في الاقتصاد من خلال زيادة الإنفاق الحكومي على المشاريع الإنتاجية ، و تخفيض الضرائب على الأفراد والشركات لتحفيز الاستهلاك والاستثمار . وتهدف السياسات المالية في التحفيز المالي الى انعاش الاقتصاد من خلال تقليل البطالة ، وزيادة الإنتاج والاستهلاك ، و تحفيز النمو الاقتصادي وأن نجاح السياسات المالية التحفيزية يتوقف على الظروف الاقتصادية الكلية السائدة، ومستوى الدين العام ، وعلى قدرة النظام المالي في استيعاب التوسع في الإنفاق دون أن يؤدي إلى ضغوط تضخمية ، أو اختلالات هيكلية في الأجل الطويل . وبالتالي ، تعد السياسات المالية التحفيزية أداة استراتيجية مرنة بيد صانعي القرار الاقتصادي ، إذ تسهم في استعادة التوازن الاقتصادي، وتوفير الاستقرار والنمو في فترات التراجع الاقتصادي (Blanchard,Johnson:2013,5)

1-2-4 الشروط الأساسية لفاعلية السياسة المالية في التحفيز المالي

هناك العديد من الشروط الأساسية التي يجب توفرها في التحفيز المالي وتتمثل بالاتي (Spilimbergo;2009,30) :

- أ. ضرورة ان تكون التدابير المالية في الوقت المناسب ، و ان يكون اتخاذ القرارات في الوقت الصحيح والمناسب من أجل عدم حصول كساد ، وحصول آثار عكسية.
- ب. ان تكون التدابير مستهدفة للأفراد والمشاريع اي الذين ينفقون بسرعة في حال حصولهم على الاموال ، فان التخفيضات الضريبية يستفيد منه في الأساس اصحاب الدخل المرتفعة ، لا تستهدف توفير التحفيز ، لأن هؤلاء الأفراد أكثر ميلاً إلى ادخار نسبة كبيرة من الدخل المتاح الذي يتلقونه مقارنة بالأشخاص ذوي الدخل المنخفضة.
- ت. ان تكون التدابير المتخذة مؤقتة من اجل تجاوز الازمة والرجوع الى الوضع الطبيعي .

1-2-5 اهداف السياسة المالية التحفيزية

للسياسة المالية التحفيزية العديد من الاهداف التي تسعى الى تحقيقها وتتمثل في الاتي (Weinstock:2021,4) :

- أ. **تحفيز النمو الاقتصادي** : ان الهدف الرئيسي لسياسات التحفيز المالي هو تحفيز النمو الاقتصادي من خلال التأثير الإيجابي في مكونات الطلب الكلي، وخاصة الاستهلاك والاستثمار . فعندما تقوم الحكومة بزيادة إنفاق الحكومي ، فإن هذا الإنفاق يولد دخلاً إضافياً في الاقتصاد من خلال أثر المضاعف المالي ، فضلاً عن انخفاض الضرائب يسمح للأفراد والمؤسسات تحتفظ بجزء أكبر من دخولهم ، ما يزيد من معدلات الاستهلاك والاستثمار الخاص في الأجل القصير ، بينما في الأجل الطويل ، تسهم في تحسين بيئة الأعمال ورفع الإنتاجية ، مما يعزز النمو الاقتصادي .
- ب. **تقليل البطالة** : من الاهداف الجوهرية الاخرى لسياسات التحفيزية هو تخفيض معدلات البطالة ، و بالخصوص في اثناء الركود فعندما تنخفض مستويات الطلب الكلي ويتراجع النشاط الاقتصادي . فانه زيادة الإنفاق الحكومي تخلق وظائف مباشرة ووظائف غير مباشرة ، فضلاً عن تخفيض الضرائب على الأجور والدخل ، يشجع أصحاب الأعمال والشركات على التوظيف ، المزيد من العمال وبالتالي يقلل من معدلات البطالة .
- ج. **زيادة الدخل الفردي** : تسهم سياسات التحفيز المالي في زيادة الدخل الفردي من خلال تحفيز الاقتصاد وزيادة فرص العمل، إذ تؤدي السياسة المالية التحفيزية إلى زيادة الدخل الفردي. فتخفيض الضرائب يؤدي بشكل مباشر إلى زيادة صافي الدخل المتاح للإنفاق ، مما يحفز الاستهلاك ، ويعزز دورة الإنفاق والدخل . و أن التوسع في الإنفاق الحكومي من خلال التحويلات مالية ، أو تحسن جودة الخدمات العامة، يرفع المستوى المعيشي ويخفض من التفاوت في الدخل.
- د. **تحقيق الاستقرار الاقتصادي** : تلعب السياسة المالية التحفيزية دوراً مهماً وفعال في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي ، من خلال مواجهة التقلبات الدورية في الناتج والتوظيف. ففي حالات الركود، يعمل التحفيز المالي على تخفيض فجوة الناتج بين الناتج الفعلي والمحتمل، ويحد من تفاقم التباطؤ من خلال إنعاش الطلب. و تعمل هذه السياسات في استعادة ثقة المستهلكين والمستثمرين ، من خلال ما يعرف بتأثير التوقعات ، فعندما يتوقع المستهلكون تحسناً في دخلهم المستقبلي يجعلهم أكثر استعداداً للإنفاق ، وهذا يعزز الطلب الكلي، و ينعكس إيجاباً على النمو الاقتصادي

1-2-6 السياسات النقدية في التحفيز المالي

هي حزمة من الأدوات التي تستخدمها البنوك المركزية لتحفيز النشاط الاقتصادي ، خاصة في فترات الركود أو التباطؤ الاقتصادي ، من خلال زيادة المعروض النقدي أو خفض أسعار الفائدة أو كليهما، بهدف تحفيز الاقتراض والإنفاق والاستثمار.

أي التوسع في السياسة النقدية . فضلاً عن ذلك تهدف جميع دول العالم إلى تطبيق سياسة نقدية تعزز النمو الاقتصادي ، إلا أن حالة الركود الاقتصادي التي مرت بها الاقتصادات المتقدمة أثناء الأزمة المالية عام 2008 أدت إلى انخفاض النمو وحدوث انهيار مالي ، مما دفعت السلطات النقدية في بعض الدول منذ نشوء الأزمة إلى البحث عن أدوات جديدة للسياسة النقدية ، من خلال قيامها بتطبيق سياسات غير نقدية تقليدية واللجوء إلى أساليب حديثة لمعالجتها ، هذا في ظل عدم نجاح السياسات النقدية التقليدية في ذلك ، إذ تم تطبيق السياسات النقدية غير التقليدية بهدف تقليل العواقب الناجمة عن الأزمة المالية وتيسير التعافي الاقتصادي ، ولعل أهمها وبرزها أدواتها سياسة التيسير الكمي ، والتي تعد من أهم الأدوات الحديثة للسياسة النقدية وخيار استراتيجي، إذ يقوم البنك المركزي بموجبها بإصدار النقود وشراء السندات الحكومية بغرض تخفيض معدل الفائدة ، ورفع السيولة في الاقتصاد لزيادة معدل النمو الاقتصادي، وتجنب الانهيار المالي والخروج من الركود (Indraneel Chakraborty:2017,25)

1-2-2 مفهوم السياسة النقدية غير التقليدية

وهي سياسة نقدية تستخدم في أوقات الأزمات ، إذ يتم من خلالها تنفيذ الدعم الائتماني المعزز، والتسهيلات الائتمانية ، والتيسير الكمي، وتوفير السيولة بالعملة المحلية والأجنبية ، كل ذلك بهدف تعزيز النمو الاقتصادي ، وحماية الاقتصاد من آثار السلبية (((Kevin D. Sheedy;2016,5) . تأسيساً على ما سبق يرى الباحث بأنها مجموعة من الوسائل والتدابير غير المألوفة في السياسة النقدية تقوم بها السلطات النقدية في وقت الأزمات اعتماداً على تطور طبيعة ومسببات هذه الأزمات بهدف تحقيق السيولة وتنشيط السوق المالي وهذا الأمر في النهاية يؤدي إلى تحفيز الاقتصاد وتحقيق النمو الاقتصادي.

1-2-2 أهداف السياسة النقدية غير التقليدية

تهدف السياسة النقدية إلى مجموعة من الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها (Anzuini, A & Rossi :2022, 307) :

- زيادة عرض النقد في الاقتصاد (التيسير الكمي) :** تهدف هذه السياسة إلى زيادة عرض النقد في وقت الأزمات من خلال أداة التيسير الكمي إذ تقوم الحكومة بضخ الأموال في السوق على شكل أصول مالية الهدف منها زيادة السيولة وزيادة عرض النقد ، للخروج من الركود وانعاش الاقتصاد وتحفيز النمو الاقتصادي .
- تخفيض أسعار الفائدة :** للبنك المركزي قادر على الالتزام بشكل رسمي على إبقاء نسبة الفائدة الرئيسية في مستوى منخفض جداً حتى عند مستوى الفائدة يكون مقارب للصفر، ولفترة طويلة فضلاً عن ضبط الشروط المؤدية للرفع مستقبلاً الوصول إلى المستوى المطلوب من التضخم أو البطالة ويكون تغير النسبة بحسب طبيعة النشاط الاقتصادي والدورة التي يمر بها الاقتصاد .
- تحفيز النمو الاقتصادي :** من الأهداف الرئيسية للسياسة النقدية غير التقليدية هو تحفيز النمو الاقتصادي من خلال زيادة عرض النقد ، فضلاً عن تخفيض تكلفة الاقتراض ، إذ إن تحفز النمو الاقتصادي من خلال شراء الأصول المالية وخلق سيولة في الاقتصاد ، مما يخلق قوة شرائية لدى البنوك في منح القروض للأفراد والشركات و تدفعهم على زيادة الطلب وبالتالي تحفيز النمو الاقتصادي وانعاشه .
- التصدي للالتزامات المالية :** تهدف السياسة النقدية غير التقليدية أيضاً إلى التصدي للالتزامات المالية ، إذ تستخدم البنوك المركزية أدواتها المتمثلة بالتدخل المباشر في الأسواق المالية ، أو تقديم التمويل للبنوك المتعثرة بشكل مؤقت من أجل منع حصول انهيارات في النظام المالي .
- مكافحة التضخم :** إذ إن السياسة النقدية غير التقليدية يكون لها دور في السيطرة على معدلات التضخم الجامحة (ارتفاع حاد في الأسعار) ، من خلال أدواتها إذ تقوم بتقديم التمويل المباشر للحكومة من خلال طرح السندات وامتصاص النقد المتوفر لدى الأفراد لتقليل من القوة الشرائية والسيطرة على ارتفاع الأسعار .

1-2-9 الشروط الأساسية لتطبيق السياسة النقدية غير التقليدية

أن تطبيق السياسة النقدية غير التقليدية يتطلب حزمة من الإجراءات ، لغرض عدم التعارض لاتجاهات معاكسة من سياسات المقدمة لمعالجة الأزمة ، وتتمثل هذه الشروط فيما يلي (JEAN-Claude Trichet;2013 ,237) :

- يجب أن تكون الإجراءات متناسقة قدر الإمكان مع الاضطرابات التي يعاني منها السوق والتي تهدف إلى معالجتها ، وفي معظم الأحيان ، أي لابد من تجزئة الإجراءات من أجل عدم حصول تعطل الكلي للأسواق .
- يجب أن تكون الإجراءات مرافقه برسائل كبيرة إلى البنوك التجارية ، لمعالجة القضايا الخاصة بإعادة التمويل وإصلاح الموازنات في الأجل المتوسط .
- تعزيز الإدارة الاقتصادية من خلال مراقبة السياسات الاقتصادية الخاصة بالموازنات التي تتبعها الدول بشكل فردي . وكان مجلس محافظي البنك المركزي الأوروبي واضحاً في رايه تجاه هذه القضية منذ بداية الأزمات ، إذ أكد على أهمية متابعة وتنظيم السياسات النقدية لضمان استقرار الاقتصاد.

د. تقوم التدابير النقدية غير التقليدية التي تقوم بها البنوك المركزية في الدول المتقدمة على تغيير هيكل البيئة النقدية والمالية للاقتصاد العالمي ، فضلاً عن أنها تكون مدافعة صريحة عن الإصلاحات الضرورية للتمويل العالمي ، والتعديل الضروري للخلل في التوازن العالمي والمساهمة الكبيرة من جانب الجهات المقرضة المتعددة الأطراف.

المبحث الثالث : الاطار النظري للنمو الاقتصادي

1-3 مفهوم النمو الاقتصادي

لا بد من الإشارة الى أن مفهوم النمو الاقتصادي يختلف عن مفهوم التنمية الاقتصادية من حيث المعنى والتأثير في اقتصاد أي بلد وعليه فإن النمو الاقتصادي " عبارة عن عملية يتم فيها زيادة في معدلات الانتاج على أن يقترن مع ذلك زيادة في الدخل القومي الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة تتحقق عبر الزمن المحدد إذ تكون هذه الزيادة بمعدل اكبر من معدل نمو السكان لكي يكون نمواً ايجابياً مع ضرورة مصاحبة هذا النمو توفير الخدمات الانتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من النضوب وكذلك الحفاظ على البيئة ومصادرها بما يتناسب مع مفهوم الزيادة في معدل النمو الاقتصادي" (Faeq Jumaa ;2017,307; Al-Abidi).

و لا بد من الإشارة الى ان مفهوم التنمية الاقتصادية ولو بشكل مختزل فهي تعد ذات مفهوم اوسع شمولاً واكبر من مفهوم النمو الاقتصادي لأنها تشير الى أحداث تغيرات نوعية و شاملة في المجتمع من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية تعددت مفاهيم النمو الاقتصادي ويعود هذا الامر الى اختلاف وجهات نظر المدارس الاقتصادية ، فقد عرف بانه " الزيادات المضطربة طويلة الأجل في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي" (Michael Abd Jaman :1999 ,455).

2-3 أنواع من النمو الاقتصادي

يمكن التمييز بين ثلاثة انواع للنمو الاقتصادي تتمثل في الاتي :

1. النمو الطبيعي (التلقائي):

هذا النمو يحصل بشكل عفوي وطبيعي دون تخطيط علمي مسبق، أي أنه يحدث بشكل تدريجي وعادة ما يكون بطيئاً. وان الظهور الاول للنمو الطبيعي تاريخياً ، حصل خلال فترة الانتقال من المجتمع الإقطاعي إلى المجتمع الرأسمالي . تتلخص العملية الأولية في التقسيم الاجتماعي للعمل، من المرحلة الزراعية إلى مرحلة الحرف اليدوية، ومن ثم التراكم الأولي لرأس المال للتجارة الخارجية (Saad Fathallah : 1995 ,22).

2. النمو العابر أو غير المستقر :

وهو نمو طارئ لا يتصف بصفة الاستمرارية يحدث نتيجة عوامل خارجية سرعان ما تتلاشى ويتلاشى النمو الذي أحدثته ، وهذا النوع من النمو ينتشر في البلدان النامية النفطية نتيجة لتطورات مفاجئة بتجارها مثل ارتفاع اسعار الطاقة او المواد الخام مما يترتب عليها قفزة في معدل النمو الاقتصادي ، ونتيجة ذلك نجد أثره ضعيف في البيئة التي ولد فيها لعدم التفاعل مع القوى الاقتصادية ، والاجتماعية في البلدان النامية (Kamal Al-Toumi ;2017 ,25).

3. النمو الموجه او المخطط :

ويعرف بانه النمو الذي لا يحصل الا من خلال عملية تخطيط شاملة للموارد الاقتصادية القائمة والاحتياجات الاجتماعية. وتعتمد قوة هذا النوع وفعالته على كفاءة المخططين وملاءمة الخطط الاقتصادية الموضوع للواقع الاقتصادي، وفعالية التنفيذ والمتابعة، ومشاركة الشعب في عملية التخطيط على كافة المستويات. ويتطلب هذا النوع من النمو تغييرات أولية في البيئة المؤسسية والقانونية لإنشاء سلطة اقتصادية مركزية قادرة على إدارة وتعبئة الموارد الاقتصادية لصالح المجتمع . بينما النوعان الأول والثالث من النمو هما النمو التلقائي، الذي يتطلب تغييرات داخلية وبالتالي ، يعد نمو ديناميكي، وهو مستقر أو مستدام يتكيف مع احتياجات البلدان النامية ، والنوع الثاني من النمو تابعاً يستطيع ان يتحول الى النمو الذاتي خلال مدة طويلة ، متمثل بصفه عقود والذي يمكن تحويله إلى نمو مستديم والذي يخدم حاجة البلدان النامية (Antonius Karam:2000 ,25).

3-3 مصادر النمو الاقتصادي

بالرغم من اختلاف مفهوم النمو الاقتصادي من نظام لآخر بوصفه هدفاً من أهداف السياسة الاقتصادية إلا ان شروط تحققه من مصادره تبقى كما هي باختلاف هذه النظم و هي:

أ. الاستثمار في رأس المال المادي و البشري :

إن قدرة الاقتصاد على تحقيق النمو الاقتصادي أو عدمه تبقى مرهونة بحجم الموارد المادية و البشرية التي يمتلكها البلد باعتبارها جوهر العملية النمو فإذا وجهت السياسة الاقتصادية نحو الاستثمار في الطاقات المادية و البشرية فسيتمخض عنها تحسن الإنتاجية و الوصول إلى النمو الاقتصادي ويؤدي التعليم و التدريب إلى تنمية معارف و صقل

مهارات القوة العاملة و من ثم رفع مستوى إنتاجيتهم و هذا يعني إن كلاً من رأس المال المادي و البشري يؤدي إلى تنمية القدرة الإنتاجية للعامل لذا يجب التركيز على تدريب و تأهيل العمال إلى الحد الذي تزيد عنده نسبة الفئات الداخلة في نطاق القدرة على العمل و بذلك نجد إن الدول التي تخصص قدراً أكبر من مواردها للاستثمار تزداد قاعدتها الإنتاجية بسرعة أكبر و بعبارة أخرى إن معدل الاستثمار في بلد ما يؤثر على معدل نموه الاقتصادي (Samih 1977, Masoud:1997).

ويشير مصطلح رأس المال البشري إلى القدرات والمهارات المعرفية للأشخاص التي يتم اكتسابها من خلال التعليم والتدريب. وتعد هذه المهارات ذات قيمة كبيرة للأشخاص الذين يمتلكونها ، وهي مهمة أيضاً لعملية الإنتاج لأنها تزيد الإنتاج وتخلق المزيد من القيمة الإنتاجية . وإن أهمية العنصر البشري في العملية الإنتاجية تتمثل في توزيع الدخل بين الأفراد . وهناك العديد من الدراسات والمؤشرات على إن البلدان التي تنخفض فيها نسبة محو الأمية تكون أسرع في النمو من تلك البلدان التي ترتفع فيها نسبة الأمية، ومن الأمثلة على ذلك تجربة اليابان ، وكوريا في هذا المجال فهو دليل واضح على إن النمو الاقتصادي ما كان ليحصل لولا الجهود الحثيثة لمحو الأمية وما رافقها من جهود في التعليم العالي والإدارة الجيدة للاقتصاد (Ashraf Al-Arabi ;2007,54).

ب. تكوين تراكم رأس المال :

يعد عنصر رأس المال عنصر تراكمي إذ يتكون من الآلات والمباني ، والأراضي ، بالإضافة إلى الأصول المادية وغيرها التي تكون في العملية الإنتاجية ، ويتم تمويل رأس المال من خلال الادخار الذي يذهب للاستثمار. وأن زيادة المدخرات تؤدي إلى زيادة الاستثمار الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج ، والدخل مما يزيد من القدرة على التكوين الرأسمالي في الاقتصاد ، فضلاً عن ذلك يمكن أن يمول رأس المال من خلال الاقتراض الداخلي والخارجي والمساعدات الدولية (Falih Hassan ;2006,107).

ج. الموارد الطبيعية :

تعد الموارد الطبيعية من المصادر التقليدية من أجل زيادة الناتج القومي، وتشمل الموارد الطبيعية الأرض واستخدماتها من غابات و ما متوفر من معادن في باطن الأرض، وانهار وبحيرات، وحتى تكون هذه الموارد مستخدمة اقتصادياً وتكون في دائرة الاستغلال الاقتصادي لإشباع الحاجات يستوجب توفر شرطين الأول المعرفة والمهارة الفنية التي تسمح باستغلالها، والآخر وجود طلب على المورد ذاته أو على الخدمات التي يقدمها (Saleh Asfour;2002,3).

د. التقدم التكنولوجي :

تسعى كل دول العالم ، سواء المتقدمة منها أو النامية، إلى امتلاك الإمكانيات التقنية والتكنولوجية اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي وزيادة مستوى المعيشة والرفاهية للبلاد. وتتمثل أهمية التكنولوجيا كأحد محركات النمو الاقتصادي. ويشير مصطلح "التغير التكنولوجي" إلى التغيرات التي تحدث في عمليات الإنتاج أو في توفير سلع وخدمات جديدة من خلال الاختراعات والتقدم التكنولوجي واستخدام أساليب الإنتاج الجديدة ، إذ يؤدي التطور التقني إلى زيادة الإنتاج من خلال استخدام طرق الإنتاج الحديثة و يعد التطور التكنولوجي مكوناً أساسياً في عملية تطوير وتسريع عجلة النمو لمستوى المعيشة (Samuelson Nord House :2006,54).

المبحث الرابع : قياس وتحليل دور سياسات التحفيز المالي في النمو الاقتصادي في الجزائر

يعد التحفيز المالي أحد الأدوات الرئيسية التي تعتمد عليها الحكومات في تعزيز النشاط الاقتصادي وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مستدام . ويشمل التحفيز المالي سياسات مالية توسعية ، وبرامج حزم التحفيز المالي التي تستهدف تحفيز الطلب الكلي وزيادة الإنتاجية فضلاً عن التيسير الكمي . إذ في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية والتحديات التي تواجه الاقتصادات الوطنية، أصبح من الضروري تحليل مدى فعالية هذه السياسات في دعم النمو الاقتصادي على المديين القصير والطويل. إذ تتنوع آثار سياسات التحفيز المالي باختلاف الهياكل الاقتصادية والسياسات المالية المتبعة في كل دولة العينة . إذ تعتمد الجزائر على سياسات مالية ونقدية متكاملة لدعم اقتصادها القائم على الإيرادات النفطية . إذ سيتم تحليل دور سياسات التحفيز المالي في النمو الاقتصادي من خلال تطبيق نموذج ARDL على بيانات الاقتصاد الجزائري. وسيتم استخدام نموذج ARDL تقدير العلاقة قصيرة و طويلة الأجل بين سياسات التحفيز المالي والنمو الاقتصادي، واستخلاص نتائج أكثر دقة .

توصيف دالة الناتج باستخدام نموذج (ARDL)

من أجل بيان دور سياسات التحفيز المالي في النمو الاقتصادي ، تم استخدام حزمة من النماذج القياسية للمتغيرات المستخدمة وبأسعار الجارية والتي يمكن توصيفها على الشكل الآتي:

$$GDP = F(FS, QE)$$

$$GDP = b_0 + b_1FS + b_2QE + U_i$$

$$\Delta GDP = C + \lambda GDP_{t-1} + \beta_1 FS_{t-1} + \beta_2 QE_{t-1} + \sum_{i=0}^n \alpha_1 \Delta FS_{t-1} + \sum_{i=0}^n \alpha_2 \Delta QE_{t-1} + \mu_t \dots \dots$$

أولاً: المتغيرات التابعة

تم استخدام الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع والذي يمكن توصيفه على الشكل الآتي:
GDP: هو إجمالي قيمة السلع والخدمات النهائية التي تنتج داخل حدود دولة ما ، خلال فترة زمنية محددة عادةً ما تكون سنة ويستخدم كمؤشر لقياس حجم الاقتصاد ونموه.

ثانياً : المتغيرات المستقلة

- تم اعتماد متغيرين مستقلين لبيان دور سياسات التحفيز المالي في النمو الاقتصادي وهي:
- FS: حزم التحفيز المالي تتمثل بزيادة الانفاق الحكومي او خفض الضرائب لتحفيز الاقتصاد الراكد.
 - QE: التيسير الكمي هو شراء البنك المركزي للأصول المالية لزيادة السيولة .

1-4 اختبار الاستقرار – اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع

وفق اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع الموضح في جدول (1) يتضح أن المتغيرات (FS, QE) استقرت في المستوى ، أن المتغير (FS) استقر عند مستوى معنوية 5% بدون قاطع واتجاه عام ، اما المتغير (QE) استقر عند مستوى معنوية 5% بوجود قاطع فقط ومستوى معنوية 10% بوجود قاطع واتجاه عام ومستوى 1% في حالة بدون قاطع واتجاه عام ، في حين كان المتغير GDP غير مستقر عند المستوى لذلك تم أخذ الفرق الاول وتبين أنه استقر بعد أخذ الفرق الاول عند مستوى معنوية 1% بوجود قاطع فقط ومستوى معنوية 5% بوجود قاطع واتجاه عام ومستوى 1% في حالة بدون قاطع واتجاه عام .

جدول(1) نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع في الجزائر

TABLE (ADF) RESULTS UNIT ROOT TEST				
Null Hypothesis: the variable has a unit root				
	At Level			
		GDP	FS	QE
With Constant	t-Statistic	1.3800-	2.5992-	3.4031-
	.Prob	0.5740	0.1075	0.0221
		n0	n0	**
Trend & With Constant	t-Statistic	1.6101-	3.0829-	3.5992-
	.Prob	0.7571	0.1334	0.0533
		n0	n0	*
Trend & Without Constant	t-Statistic	1.1477	2.1405-	2.7122-
	.Prob	0.9299	0.0337	0.0090
		n0	**	***
At First Difference				
		(d)GDP	(d)FS	(d)QE
With Constant	t-Statistic	4.2013-	5.6882-	5.1862-
	.Prob	0.0038	0.0002	0.0005
		***	***	***
Trend & With Constant	t-Statistic	4.1624-	5.5254-	5.0730-
	.Prob	0.0177	0.0012	0.0029
		**	***	***
Trend & Without Constant	t-Statistic	3.8215-	5.8029-	5.3283-
	.Prob	0.0006	0.0000	0.0000
		***	***	***
:Notes				

Significant at the 1% and (no) Not Significant (***) ;%5 a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the
b: Lag Length based on SIC
.p-values c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews10

2-4 تقدير الدالة لقياس أثر سياسة التحفيز المالي على الناتج المحلي الإجمالي

1- استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL

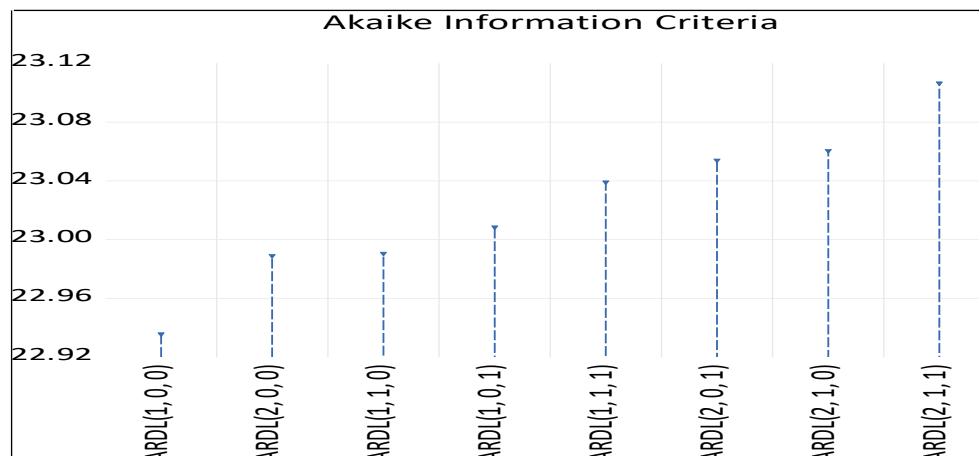
بعد اختبار استقراره المتغيرات ، تم تقدير انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL لدالة الناتج ، وبعد اجراء تقدير الانموذج تم الحصول على النتائج الموضحة بجدول(2):

جدول (2) نموذج ARDL لدالة الناتج في الجزائر

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	*.Prob
GDP(-1)	0.946271	0.083046	11.39452	0.0000
FS	164.0166-	95.12992	1.724133-	0.1009
QE	7.752498	11.10501	0.698108	0.4936
C	21231.33	13061.80	1.625451	0.1205
R-squared	0.881316	Mean dependent var		167143.3
Adjusted R-squared	0.862577	S.D. dependent var		56750.55
S.E. of regression	21037.78	Akaike info criterion		22.90280
Sum squared resid	E+098.41	Schwarz criterion		23.10028
Log likelihood	259.3822-	.Hannan-Quinn criter		22.95246
F-statistic	47.02985	Durbin-Watson stat		2.153225
(Prob(F-statistic	0.000000			

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج Eviews10

يتضح من جدول (2) ان قيمة R^2 (0.881316) (R-squared) وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته (0.881) من التغير الحاصل في المتغير التابع والباقي يعود لمتغيرات أخرى غير داخلية في الانموذج والمتغير العشوائي . كما يتضح ان قيمة AdjustedR-squared المصححة (0.862577) و يتضح ان قيمة F-statistic المحتسبة (47.02985) وهي معنوية عند مستوى (1%) وأستناداً إلى قيمة Prob (F-Statistic) المقدرة (0.000) وعليه نرفض فرضية العدم $H_0(b=0)$ التي تعني بعدم معنوية الانموذج ونقبل الفرضية البديلة ($H_1:b \neq 0$) ما يعني ان الانموذج المقدر معنوي عند مستوى 1%.



الشكل البياني (1) مدد الابطاء المثلى في الجزائر

جدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج Eviews10

يتضح من الشكل البياني (1) ان فترات الابطاء المثلى للنموذج المقدر (1,0,0) اذ تم اختيار المدة استنادا الى معيار (AKaike).

2- اختبار الحدود Bound Test

جدول (3) اختبار الحدود Bound Test في الجزائر

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic :n=1000	
F-statistic	2.086347	%10	2.63	3.35
K	2	%5	3.1	3.87
		%2.5	3.55	4.38
		%1	4.13	5

جدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج Eviews10

يتضح من جدول (3) نتائج اختبار الحدود ، اذ يتضح ان قيمة F-statistic المحتسبة (2.086) وهي اقل من الحد الادنى عند مستوى معنوية 1% وهذا يعني لا توجد علاقة توازنه طويلة الاجل بين المتغيرات.

3-4 الاختبارات التشخيصية

1- اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي serial correlation LM Test

جدول (4) اختبار الارتباط التسلسلي في الجزائر

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.219561	Prob. F(1,18)	0.6450
Obs*R-squared	0.277169	Prob. Chi-Square(1)	0.5986

جدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج Eviews10

يتضح من جدول (4) ان قيمة F-statistic المحتسبة ، و Chi-Square غير معنويتين عند مستوى 5% وهذا يعني ان الانموذج المقدر لا يحتوي على مشكلة الارتباط الذاتي . وهذا يعني قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة.

2- اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test

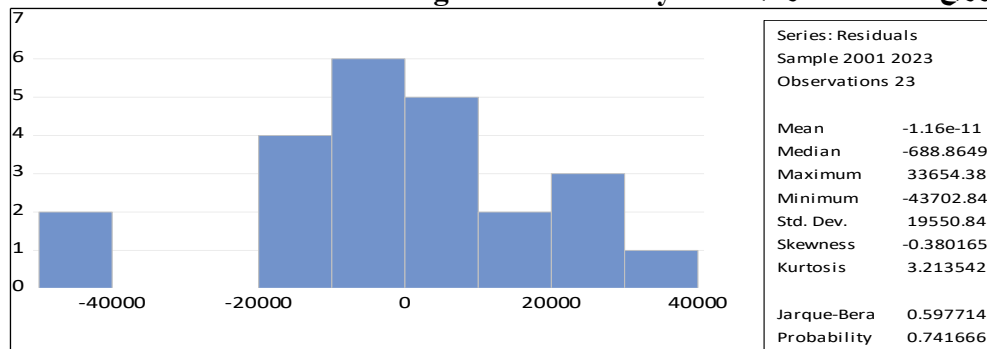
جدول (5) اختبار عدم ثبات التباين في الجزائر

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	1.357949	Prob. F(3,19)	0.2857
Obs*R-squared	4.060809	Prob. Chi-Square(3)	0.2550
Scaled explained SS	3.067056	Prob. Chi-Square(3)	0.3814

جدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج Eviews10

يتضح من جدول (5) ان قيمة F-statistic المحتسبة و (Chi-Square) غير معنويتين عند مستوى 5% وهذا يعني ان النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين.

4-4 اختبار توزيع الأخطاء العشوائية Histogram - Normality Test



الشكل (2) اختبار توزيع الأخطاء العشوائية في الجزائر

جدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج Eviews10

يتضح من الشكل البياني (2) ان القيمة الاحتمالية (0.741) لمعلمة (Jarque- Bera) غير معنوية عند مستوى (5%) اي نقبل (فرضية العدم) الذي تعني بأن البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً ونرفض الفرضية البديلة .

5-4 اختبار الاستقرار الهيكلية لمعلمات الانموذج Stability Diagnostics



الشكل البياني (3) اختبار الاستقرار الهيكلية لمعلمات الانموذج في الجزائر

الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج Eviews10

يوضح الشكل البياني (3) اختبار الاستقرار الهيكلية لمعلمات الانموذج المقدر، اذ يتضح ان تراكم البواقي يقع داخل عمود القيم الحرجة وهذا يعني استقرار المعلمات المقدرة عند مستوى معنوية (5%).

6-4 تقدير معالم (الأجل القصير - معلمة تصحيح الخطأ - الأجل الطويل)

1- تقدير معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

جدول (6) معالم الاجل القصير ونموذج تصحيح الخطأ في الجزائر

ECM Regression				
Case :2 Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP)(-1)	0.930482-	0.207808	4.477596-	0.0021
D(GDP)(-2)	1.031038-	0.215215	4.790742-	0.0014
D(FS(	337.8218-	99.40251	3.398524-	0.0094
D(QE)	3.007416-	7.094112	0.423931-	0.6828
CointEq(-1*)	0.133645	0.020117	6.643241	0.0002

جدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج Eviews10

يتضح من جدول (6) وفق معالم الاجل القصير يظهر ان المتغير GDP لسنة سابقة اثر معنوي عند مستوى معنوية 5% وتوجد علاقة عكسية بين الناتج المحلي للسنة السابقة مع الناتج المحلي للسنة الحالية أي عند زيادة GDP السنة السابقة بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تراجع GDP لسنة الحالية بمقدار (0.93%) و GDP لسنتين سابقة كذلك معنوي عند مستوى 1% ويرتبط بعلاقة عكسية بالمتغير التابع أي بالناتج المحلي الإجمالي لسنة الحالية أي عند زيادته بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تراجع GDP لسنة الحالية بمقدار (1.03) أما المتغير المستقل FS له اثر معنوي عند مستوى 5% ويرتبط بعلاقة عكسية مع المتغير التابع GDP أي عند زيادته بمقدار وحدة واحد يؤدي الى تراجع الناتج للسنة الحالية بمقدار (337.82) ، مما يعكس أن التحفيز المالي في الجزائر قد يؤدي إلى أثر مشابه لما يحدث في بعض الاقتصادات ، اذ يؤدي التمويل بالعجز إلى ارتفاع أسعار الفائدة وبالتالي تقليل فرص الاستثمار الخاص، مما ينعكس سلباً على النمو الاقتصادي. اما المتغير المستقل QE فهو غير معنوي ، ما يشير إلى أن التيسير الكمي لم يكن له أثر واضح على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير في الحالة الجزائرية. هذا قد يعود إلى ضعف فعالية القنوات النقدية أو عدم دخول السيولة الناتجة عن التيسير الكمي إلى الاقتصاد الحقيقي بالشكل المطلوب فضلاً عن فترة تطبيق التيسير الكمي كانت قليلة في الاقتصاد الجزائري . ان معلمة تصحيح الخطأ البالغة (0.13) ، اي ان الاخطاء في الاجل القصير سوف تصحح بنسبة (13%) تجاه العلاقة التوازنية طويلة الاجل خلال السنة نفسها ، وهذا يعني سرعة التعديل بطيئة جداً.

2- معالم الاجل الطويل

جدول (7) معالم الاجل الطويل في الجزائر

Levels Equation				
Case :2 Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FS	3052.689-	5638.181	0.541431-	0.5945
QE	144.2900	305.4134	0.472442	0.6420
C	395158.9	399964.1	0.987986	0.3356
EC = GDP - (-3052.6888*FS + 144.2900*QE + 395158.9203)				

جدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج Eviews10

يوضح جدول (7) ان جميع معلمات الاجل الطويل في الاقتصاد الجزائري غير معنوية ، وهذا يعود الى تأثير الاقتصاد الجزائري بالآزمات الخارجية ، كونه يعتمد بشكل كبير على الايرادات النفطية والتي تتأثر بتقلبات الاسواق العالمية، وهذا ما يؤدي الى تذبذب في العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية على المدى الطويل ، فضلاً عن غياب تأثير السياسات الاقتصادية المطبقة قصيرة الاجل وغير كافية لأحداث تأثير طويل الاجل في الاقتصاد.

المبحث الخامس: الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

1. لسياسات التحفيز المالي دور في انعاش الاقتصاد الجزائري وبالأخص في اوقات الركود ، و تراجع الايرادات النفطية .
2. أظهرت النتائج أن تأثير سياسات التحفيز المالي في الاقتصاد الجزائري ، يرتبط ارتباطاً كبيراً بمدى تنوع القاعدة الإنتاجية، واعتماد الاقتصاد على قطاع النفط، مما يقلل أحياناً من فعالية أدوات التحفيز المالي .
3. أظهرت النتائج أن زيادة الإنفاق الحكومي، لا سيما على البنية التحتية والبرامج الاجتماعية، ساهم في تنشيط الطلب الكلي وتحريك عجلة الاقتصاد، خاصة خلال فترات الازمات و الانكماش الاقتصادي.
4. يتضح هناك فجوة في التنسيق المؤسسي بين السياسة النقدية التي يديرها بنك الجزائر ، والسياسة المالية ، مما يقلل من الأثر التراكمي للإجراءات التحفيزية.
5. رغم أهمية التيسير الكمي والسياسات النقدية غير التقليدية في العديد من الاقتصاديات المتقدمة ، إلا أن تم تطبيقها في الاقتصاد الجزائري بشكل محدوداً نظراً للقيود المؤسسية، وعدم كفاءة سوق المال.
6. ان الاعتماد المفرط على سياسات التحفيز المالي دون هناك إصلاحات هيكلية قد يؤدي إلى تفاقم العجز المالي وزيادة الدين العمومي، وهو ما قد يهدد الاستقرار الاقتصادي في الاجل الطويل .
7. في التحليل القياسي في الاجل القصير يتضح ان لسياسات التحفيز المالي أثراً سلبياً ومعنوياً على الناتج المحلي الإجمالي، مما قد يعكس ضعفاً في كفاءة استخدام الموارد أو وجود أثر مزاحمة تؤثر على القطاع الخاص . بينما التيسير الكمي لا يبدو له تأثير معنوي ، مما قد يدل على محدودية دوره أو ضعف القنوات النقدية في الاقتصاد الجزائري . وان سرعة تصحيح الخطأ منخفضة لكنها تشير إلى أن الاقتصاد يتجه تدريجياً نحو التوازن طويل الأجل.
8. بينما في الأجل الطويل في التحليل القياسي يتضح بانه لا توجد علاقة معنوية طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة والنمو الاقتصادي في الجزائر، وهذا يعكس الأثر النسبي للتأثير الهيكلي لسياسات التحفيز المالي والتيسير الكمي في الاجل الطويل . و أن آلية التكيف الاقتصادي بطيئة ، مما يستدعي إصلاحات لزيادة كفاءة السياسات الاقتصادية وتعزيز مرونة الاقتصاد أمام الصدمات .

التوصيات

1. للحد من التقلبات الاقتصادية الناتجة من الاعتماد الكبير على العائدات النفطية ، لابد من توسيع القاعدة الضريبية، وتعزيز الايرادات غير النفطية بشكل مستدام .
2. لابد من توجيه الإنفاق الحكومي نحو المشاريع الإنتاجية ذات الأثر الاقتصادي طويل الأجل، فضلاً عن مراقبة فعالية البرامج التحفيزية لضمان تحقيق النتائج المرجوة من سياسات التحفيز المالي .

3. ضرورة تحقيق التنسيق والتكامل الفعال بين السياسات المالية والنقدية، من خلال آليات مشتركة لصياغة وتنفيذ السياسات الاقتصادية بهدف تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي .
4. تبني أدوات السياسة النقدية غير تقليدية بشكل منظم وأكثر تنسيقاً ، بعد تطور الأسواق المالية المحلية وجعلها أكثر فاعلية .
5. ضرورة القيام بإصلاحات اقتصادية فعالة وتنمية القطاعات الإنتاجية فلا ينبغي الاعتماد فقط على التحفيز المالي،
6. قياس الأثر الاقتصادي للسياسات التحفيزية بشكل دوري من خلال بناء نماذج اقتصادية قياسية فعالة ليتم رصد وتقييم فعالية السياسات الاقتصادية المستخدمة وضبطها عند الحاجة.

References

1. Al-Abidi, F. J. (2017). Introduction to Analytical Macroeconomics (1st ed.). Wael Publishing and Distribution House.
2. Al-Arabi, A. (2007). Human capital in Egypt: The concept, measurement, and relative status. Arab Economic Research, (39), .
3. Antonius, K. (2000). The Economics of Underdevelopment and Development. National Development Center.
4. Asfour, S. (2002). Natural resources and the economics of their access. Development Bridge, (5), .
5. Blanchard, O., & Johnson, D. R. (2013). Macroeconomics (6th ed.). Pearson Education.
6. Farr, J. V. (2011). Systems Life Cycle Costing: Economic Analysis, Estimation, and Management. Taylor & Francis Group, LLC.
7. Fathallah, S. H. (1995). Independent Development: Requirements, Strategies, and Results. A Comparative Study in Different Countries (1st ed.). Beirut.
8. Jaman, M. A. (1999). Macroeconomics: Theory and Policy (M. I. Mansour, Trans.). Mars Publishing House.
9. Khalaf, F. H. (2006). Development and Economic Planning (1st ed.). Alam Al-Kutub Al-Hadithah.
10. Masoud, S. (1997). The Economic Encyclopedia (2nd ed.). Al-Matbouat Publishing and Distribution Company.
11. Samuelson, P. A., & Nordhaus, W. D. (2006). Economics (Arabic edition). Librairie du Liban Publishers.
12. Al-Toumi, K. (2017). Economic Growth: Theory and Application (1st ed.). Wael Publishing House.
13. Anzuini, A., & Rossi, L. (2022). Unconventional monetary policies and expectations on economic variables. Empirical Economics, 63(6), .
14. Chakraborty, I. (2017). Monetary stimulus and bank lending. Social Science Research Network (SSRN). <https://doi.org/10.2139/ssrn.2898765>
15. Hall, R. E. (2010). Fiscal stimulus. Dædalus, .
16. Sheedy, K. D. (2016). Conventional and unconventional monetary policy rules. Paper prepared for the Mercatus Center–Cato Institute conference on Monetary Rules for a Post-Crisis World, London School of Economics and Political Science, London.
17. Spilimbergo, A., Symansky, S., Blanchard, O., & Cottarelli, C. (2009). The Effectiveness of Fiscal Policy in Stimulating Economic Activity: A Review of the Literature (IMF Working Paper No. 2009/23). International Monetary Fund.
18. Stone, C., & Cox, K. (2008). Economic Policy in a Weakening Economy: Principles for Fiscal Stimulus (Revised January 17).
19. Trichet, J.-C. (2013). Unconventional monetary policy measures: Principles, conditions, raison d'être. International Journal of Central Banking, January, 237–238.
20. Weinstock, L. R. (2021). Fiscal Policy: Economic Effects (Report No. R45723). Congressional Research Service.